العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر

دكتور/ دردوري لحسن(*)

دكتور/ لقليطي لخضر(**)

الملخص:

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب ، مما يتطلب انتقال المواد المادية والمالية والبشرية ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية وخلال مدة محددة تعد الدولة بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات ،و من المعلوم أن سياسة الموازنة المفرطة تساهم إلى حد كبير في اختلال ميزان المدفوعات سواء بمراقبة او بدون مراقبة للتجارة الخارجية في البلاد،ففي إطار اقتصاد مصغر يتميز بسعر صرف ثابت فان زيادة عجز الموازنة العامة يترتب عنه ارتفاع في الطلب الداخلي الذي يتم احتواؤه بواسطة الواردات مما يسبب تدهور في الحساب الجاري.

(*) أستاذ محاضر ـ أ ـ جامعة بسكرة الجزائر.
(**) أستاذ محاضر ـ أ ـ جامعة المسيلة الجزائر.

مقدمة:

تعتبر الموازنة العامة بمثابة الوثيقة الأساسية لدراسة علم المالية العامة لأية دولة من الدول مهما كان نظامها السياسي وشكل الحكومة الموجودة فيها، فهي المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة.

وبما أن الموازنة ليست معزولة عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة فقد تتعرض للاختلال، ويعد «عجز الموازنة العامة» هو السمة التي تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وهو من المواضيع التي أثارت جدلاً كبيراً، حيث تعددت حوله النقاشات وتباينت حوله الآراء. هذا فيما يخص التوازن الداخلي.

أما فما يخص التوازن الخارجي الذي تسعى كل الدول لتحقيقه، فإن ذلك يستوجب عليها إعداد بيان تسجل فيه جميع المعاملات القائمة بينها وبين العالم الخارجي. حيث تقوم كل دولة بإحصاء كل تعاملاتها في سجل شامل يسمى بـ «**ميزان المدفوعات**»، الذي يعد النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، فهو يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية عالمياً.

وعلى الصعيد الكلي تعد معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة في غاية الأهمية لأي دولة سواء فيما يخص التوازن الداخلي (الموازنة العامة) أو التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات)، حيث تعد دراسة مؤشرات كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات كشفاً حقيقياً لمسار الآداء الاقتصادي لكل بلد، حيث يمكن أن تؤثر الإيرادات والنفقات على الصادرات والواردات أو العكس، وذلك راجع إلى أن عوائد الصادرات تشكل النسبة الأهم في هيكلة الموازنة العامة.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية تعاني من اختلالات كلية، وذلك نتيجة لاعتمادها على مصدر وحيد في صادراتها وهو البترول وارتباطها بشكل كبير بأسعاره، حيث إنه ومع ظهور بوادر تحسن المؤشرات الكلية بارتفاع أسعار البترول اتبعت الجزائر سياسة الانتعاش والتي تجسدت في القيام بالعديد من البرامج التنموية التي تهدف من ورائها إلى رفع معدلات النمو وهذا ما أدى إلى ارتفاع الإنفاق العام بنوعيه إضافة إلى الأثر الكبير الذي يخلفه تراجع أسعار البترول إلى يومنا هذا، مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة مع عجز في ميزان المدفوعات.

وقد استحوذت دراسة العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في منظومة الاقتصاد الكلي من خلال معرفة الفائض والعجز على مكانة كبيرة في الدراسات الاقتصادية، لذا سعت هذه الدراسة لتناول العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات (الميزان التجاري على وجه الخصوص) في الاقتصاد الجزائري، كونه اقتصاد مفتوح تشكل العائدات النفطية المكون الأساسي لكل من صادرات وإيرادات الدولة.

١. إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

١ - ماهي انعكاسات عجز الموازنة العامة على ميزان المدفوعات؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية هي:

١ - ما هو ميزان المدفوعات وماهي مكوناته الاساسية؟

٢ - ما طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات؟

٣- كيف يتجاوب ميزان المدفوعات مع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)؟

II. فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

١- عجز الموازنة العامة يعبر عن الزيادة الكبيرة في النفقات العامة، يتم تمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

٢- هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وبالضبط الميزان التجاري.

٣- في الجزائر يتجاوب ميزان المدفوعات مع عجز الموازنة العامة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) من خلال ارتباط الموازنة العامة بعوائد الصادرات.

وسنجيب عن الإشكالية السابقة من خلال تناول المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المحور الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

المحور الثالث: علاقة عجز الموازنة العامة بميزان المدفوعات

المحور الرابع: انعكاسات عجز الموازنة العامة على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

المحور الأول
ماهيـة ميـزان المدفوعـات

يظهر ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي وله أهمية كبيرة من خلال دراسة مختلف مفرداته.

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رؤوس الأموال حقوق والتزامات لكل دولة عند الدول الأخرى، حيث تسجل كل دولة مختلف هذه العمليات في ميزان يسمى ميزان المدفوعات، والذي سوف نتطرق إليه في الآتي:

١ـ تعريـف ميزان المدفوعـات

لقد تعددت تعاريف ميزان المدفوعات فنجد:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه: «سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة»[(١)].

كما يعرف بأنه: «بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية، وهو ذو جانبين لتلك المعاملات كما أنه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة»[(٢)].

(١) موسى سعيد مطر وآخرون ،التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٨ ،ص١٥.
(٢) سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١ ، ص ص٧٠-٧١.

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالباً سنة)، بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي، أي غير المقيمين والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدول على العالم الخارجي أو ديون أو التزامات عليها اتجاه العالم الخارجي. والمقصود بالمقيمين الأشخاص أو المؤسسات التجارية أو الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري[١].

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[٢].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن ميزان المدفوعات ما هو إلا سجل منظم تقيد فيه كل المعاملات التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي.

٢ـ أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي[٣]:

- إنه حساب مختصر يضع جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز.

(١) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، ٢٠١٣، ص ص ٢١٤-٢١٥.

(٢) عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص٢٠٣.

(٣) عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٢،ص ص ٢٣٣-٢٣٤.

- يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.
- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت قادرة على استلام منح من الخارج.
- ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا إن كانت الدولة دائنة أو مدينة.
- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة ومن ثم بيان مدى آثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض قيمة العملة وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات.

ثانيًا: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات نجد[1]:

١- **التضخم** : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيًا أعلى من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليًا.

(١) بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان ٢٠٠٣، ص ص ٦٤-٦٥.

٢ـ معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

٣ـ الاختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

٤ـ سعر الصرف: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ثالثا: مكونات ميزان المدفوعات وطريقة القيد فيه

هناك الكثير من وجهات النظر المحلية والدولية في تبويب المعاملات وتقسيمها وهو ما دفع بعض المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي إلى تشكيل لجان من الخبراء لإعداد دليل لميزان المدفوعات ليكون مرشداً علمياً في موضوعات التجميع الإحصائي، مع التأكيد على أن دليل ميزان المدفوعات لا ينفي وجود اختلاف في وجهات النظر بين المسؤولين عن إعداد

ميزان المدفوعات في الدول المختلفة من جهة والموظفين في صندوق النقد الدولي من جهة أخرى ،إلا أن عملية التوفيق بين الآراء المختلفة تساعد على جعل توصيات دليل ميزان المدفوعات واقعية ومقبولة لحد ما[1].

١ـ مكونات ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى الحسابات التالية:

- الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات).
- حساب التحويلات من جانب واحد.
- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية).
- حساب الذهب والنقد الأجنبي.
- فقرة السهو والخطأ.

١ـ١ : الحساب الجاري

هو الحساب الذي يشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات وهو الذي يتابع أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي والتي تتضمن كافة المعاملات للقيم الاقتصادية والتي تقع بين الجهات المقيمة وجهات غير مقيمة في ذلك البلد بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج، ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو النقصان لذلك يطلق عليه أحياناً حساب الدخل ويضم هذا الميزان نوعين من الموازين[2]:

ـ الميزان التجاري:

(١) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص ٢٣٤.
(٢) دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١ ، ص٧٧.

يشمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها الدقيق. ولذلك تسمى هذه التجارة بالتجارة المنظورة، أي التي ترى وتزن وتعد، عند مرورها بالحدود الجمركية. والصادرات تقيد في جانب الإيرادات والواردات في جانب المدفوعات. ويطلق على مقارنة قيمة الصادرات بقيمة الواردات باسم ميزان التجارة المنظورة. ويعتبر الميزان التجاري موافقاً وفي صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، بينما يعتبر غير موافق وفي غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات[1].

ـ ميزان الخدمات:

يأتي ميزان الخدمات في المرتبة الثانية من الأهمية في ميزان المدفوعات في معظم الدول، حيث تبرز الخدمات في العديد من الدول، إن لم يكن جميعها. وتكاد تصل في بعض الدول إلى الحد الذي تعتمد فيه أساساً على هذا الميزان، وبالذات ما يعتمد منها على السياحة ،إذ تفوق صادراتها غير المنظورة أي صادراتها من الخدمات صادراتها السلعية[2].

ومن أهم ما تشتمل عليه هذه المعاملات[3]:

(١) عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ٢٠٠٣، ص ص ١٦٣-١٦٤.

(٢) فليح حسن خلف، العلا قات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ٢٠٠١ ، ص٢٤٠.

(٣) محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص٢٣١-٣٣٢.

- **خدمات النقل**: وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل ـ البري ـ البحري ـ النهري ـ الجوي، التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين أو يؤديها الخارج إلى المقيمين. وتشتمل أيضاً على أجور شحن البضائع وثمن تذاكر السفر وبنود أخرى مثل: رسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن والطائرات وتموينها بالوقود...الخ.
- **التأمين**: ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين نقل بضائع، حياة، حوادث، بما في ذلك إعادة التأمين.
- **الرحلات إلى الخارج**: وتشمل مصروفات سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.
- **الدخول من الاستثمارات الخارجية**: وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة –فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية ...الخ، أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.
- **الخدمات الأخرى**: وتشمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج ـ لغير المهاجرين ـ العمولات التجارية، مدفوعات البريد والتليفون، الدعاية، إيجار الأفلام...الخ.

٢.١: حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية ،أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها

دين أو حق معين. ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات. ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين[١]:

- **الهبات الخاصة**: وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات، النقدي منها والعيني، وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية .
- **الهبات العامة**: وتتضمن التعويضات، ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية، وكذلك الهدايا على أنواعها.

١-٣- حساب رأس المال:

يبين حساب رأس المال تدفق القروض والاستثمارات الدولية في الأجل الطويل والأجل القصير. وتشير حركات رأس المال الدولية طويلة الأجل إلى المعاملات المستحقة السداد لسنة واحدة أو أكثر، وتتضمن الاستثمارات المباشرة (مثل بناء مصنع أجنبي) واستثمارات محفظة الأوراق المالية (مثل شراء أسهم وسندات أجنبية) القروض الدولية لسنة أو أكثر[٢].

إن أهمية حساب رأس المال في ميزان المدفوعات أنه يبين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين، فإذا حصل المقيمون على أسهم وسندات أجنبية فهم يحصلون على دخل في المستقبل وعندما يقومون ببيعها يصبح بإمكانهم شراء السلع والخدمات الأجنبية أما إذا قام المقيمون باقتراض نقود من بنك أجنبي، فيجب عليهم أن يدفعوا الفائدة في المستقبل، وعندما تستحق ديونهم يجب عليهم أن يبيعوا سلع وخدمات أكثر إلى الأجانب[٣].

(١) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص١٠٢.
(٢) دومينيك سلفادور، ترجمة محمد رضا على العدل، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣، ص١٢٤.
(٣) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

١-٤- حساب التسويات الرسمية (الذهب النقدي أو المعادن النفيسة)

يوضح هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الدولية المملوكة للدولة والتي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية.

فبعد إعداد رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال إذا زادت بنود الجانب الدائن عن بنود الجانب المدين عن الحسابات السابقة بمعنى أن المتحصلات الأجنبية من الخارج تفوق المدفوعات الأجنبية فإن ميزان المدفوعات يحقق فائضاً اقتصادياً وهذا الفائض يحتاج إلى تسوية لكي يحقق ميزان المدفوعات توازناً حسابياً ويتم تحقيق التسوية من خلال زيادة الاحتياطات الرسمية للدولة.

ويحدث العكس إذا أظهر مجموع جانب الحساب الجاري وحساب رأس المال عجزاً فإن تسوية هذا العجز تتطلب قيام الدولة بمبيعات ذهب نقدي للخارج. من الأصول تشمل بالإضافة إلى الذهب النقدي ما يلي:

- رصيد العملات الأجنبية القابلة للتحويل التي تحتفظ بها السلطات النقدية في البنوك الأجنبية في شكل ودائع أو استثمارات في أصول أجنبية.
- موارد الدولة المحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي والتي تكون في شكل حقوق السحب الخاصة واحتياطي الذهب والذي يمثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق.

- الأصول قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية في شكل أذون خزانة[١].

١-٥- فقرة السهو والخطأ

قد لا يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين.

في هذه الحالة تعادل قيمة السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم[٢].

ومن أسباب عدم التوازن نجد[٣]:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات.
- الخلل الناجم عن تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجاريًا.
- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية وبالتالي تدرج قيمة هذه المشتريات في فقرة السهو والخطأ.

(١) إيمان عطية ناصف وآخرون، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية، دار الجديدة، الأزاريطة، ٢٠٠٥، ص ص٦٨-٦٩.

(٣) حسن حروزي، حسابات قومية، علوم مالية ومصرفية، ف٢، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٠٣.

٢ـ طريقة القيد في ميزان المدفوعات:

من المتفق عليه عند إعداد ميزان المدفوعات أن كل معاملة مسجلة يجب أن تقيد في قيدين اثنين متساويين، احدهما دائن وإشارته موجبة من الناحية الحسابية والقيد الآخر مدين ويعطي إشارة سالبة، وهكذا من حيث المبدأ يكون مجموع القيود الموجبة مطابقة لمجموع القيود السالبة، ومن ثم يكون صافي رصيد المعاملات يساوي صفراً.

إن القيود في ميزان المدفوعات تمثل معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية أخرى، وتتكون هذه القيم من موارد حقيقية سلع وخدمات وبنود مالية وغالبا ما تكون نتيجة القيود متساوية من ناحية القيمة.

وهناك بنود أخرى ليس لها مقابل، أو قد يكون القيد في جانب واحد لأسباب معينة عندئذ تسجل قيود مقابلة بهدف الموازنة يطلق عليها تحويلات دون مقابل[١].

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقاً لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين كما يلي[٢]:

بالنسبة للجانب المدين: يأخذ الإشارة السالبة (-) ويشمل:

- الاستيراد من السلع والخدمات.
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد).

(١) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص ص ٢٤٩-٢٥٠.
(٢) حسن حروزي، مرجع سابق، ص ص ٤-٥.

- رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

بالنسبة للجانب الدائن: يأخذ إشارة موجبة (+) ويشمل:

- الصادرات من السلع والخدمات.
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).
- رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

المحور الثاني
التوازن والاختلال في ميزان المدفوعـــات

إن ميـزان المـدفوعات ميـزان متـوازن دائمـا، فالجانـب الإيجـابي يسـاوي الجانـب السـلبي فيـه، وتلـك حقيقـة لا تـزال تثير التسـاؤل. فلمـاذا يكـون ميـزان المـدفوعات متوازنـاً دائمـاً؟ الواقـع أن هـذا الميـزان متـوازن بمعنـى التسـاوي، فـالتوازن قـد يكـون معنـاه أن الميـزان في حالـة زيـادة أو في حالـة تسـاوي وميـزان المـدفوعات في حالـة تسـاوي دائمـا، والسـبب في ذلـك بسـيط وهـو أن جانـب الإيرادات يمثل شراء للعملات الأجنبية بعملة وطنية. وكل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شـراء. ومـن هنـا كانـت كـل المبيعـات تسـاوي كـل المشـتريات، وتلـك بديهية ولكنها لا تزال بحاجة إلى إيضاح[1].

أولاً: التوازن في ميزان المدفوعات

كمـا ذكرنـا سـابقاً فـإن ميـزان المـدفوعات عبـارة عـن سـجل للمعـاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي خلال فـترة زمنيـة محـددة (سـنة)، وطالمـا أن نظرية القيد المزدوج التي تستخدم حسـابياً عنـد إعـداد الميـزان سـتؤدي إلـى التوازن الحسابي له فإن تعادل جانبي الميـزان في حـد ذاتـه لـيس مـن شـأنه إظهـار مركز الدولة الاقتصادي وعلاقته بالاقتصـاد الخـارجي وهنـا ينبغـي أن نفـرق بـين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصـادي لميـزان المـدفوعات إذ أن المفهـوم المحاسـبي للتعـادل هـو تعـادل أصـول وخصـوم كـل بنـود الميـزان بعـد إضافة السهو والخطأ، أمـا المفهـوم الاقتصـادي للتـوازن فهـو عبـارة عـن الرصـيد

(١) مجـدي محمـود شـهاب، الاقتصـاد الـدولي المعاصـر، الـدار الجامعيـة الجديـدة، الإسـكندرية، ٢٠٠٧، ص٢٣٧.

السالب أو الموجب لفقرات محددة من بنود الميزان وهي التي تتخذ كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي[1].

وهناك نوعان من التوازن[2]:

١ـ التوازن الثنائي: يحصل بين دولة ودولة أخرى في حالة التجارة الثنائية البحتة، فمثلاً تسعى الدولة(*) نتيجة حالات معينة العمل على تطبيق سياسات تهدف إلى تحقيق توازن ثنائي مع الدولة(**) وأهم تلك السياسات:

- الرقابة على الصرف.
- تقيد حرية تحويل العملات مع الدولة المقابلة.
- إتباع نظام الحصص واتفاقات المقاصة.

٢ـ التوازن المتعدد الأطراف: إن الأصل في ميزان المدفوعات يسجل حقوق وديون دولة في مواجهة الدول الأخرى وليس في مواجهة دولة واحدة أو مجموعة من الدول. وترتبط هذه الفكرة بفكرة التجارة المتعددة الأطراف وهنا ليس من الضروري أن تكون المجاميع الجزئية إلى المعاملات الاقتصادية الإقليمية في القيود الدائنة متساوية مع القيود المدينة، ولكن من الضروري أن تكون الإيرادات الكلية للدولة مساوية للمدفوعات الكلية وذلك لأن كل من الإيرادات والمدفوعات لا تشمل فقط التبادل التجاري بل قيود ميزان المدفوعات الأخرى كافة.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

(١) دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.
(٢) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص ص ١٦٩-١٧٠.

الاختلال هو حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات.

وله صورتان هما:

- **الفائض**: وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين ويوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه موجب وفي صالح الدولة.
- **العجز**: وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن،ويوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه سلبي في غير صالح الدولة.

ويلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصر التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين:

- معاملات اقتصادية فوق الخط (العمليات التلقائية أو المستقلة).
- معاملات اقتصادية تحت الخط(العمليات الموازنة أو التسوية).

ـ العمليات التلقائية أو المستقلة: يمكن تعريفها بأنها تلك المعاملات التي تحدث بصفة مستقلة عن المعاملات الأخرى بميزان المدفوعات أو تحدث من أجل اعتبارات خاصة بكل منها، وتشمل كل هذه الاعتبارات الأغراض كل دخول عناصر الإنتاج في هذا الاقتصاد يتحدد من حيث إنفاقه على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات[1].

وتسمى كذلك بالمعاملات الاقتصادية فوق الخط، وهي تنشأ من تلقاء نفسها وليس من ظهور عجز أو فائض في الميزان، وأساسا تظهر نتيجة الاختلال في مستويات الإنتاج، المداخيل و الاستهلاك بين الدول. وتتمثل في العمليات

(١) محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٥٣.

الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل إضافة إلى حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي تمت بغرض المضاربة، أو تحقيق إيراد أو بدافع الحيطة والحذر، ويستثني منها الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ لا يمكن اعتبارها عمليات تلقائية.

ـ العمليات الموازنة أو التسوية: وتعرف كذلك بالمعاملات الاقتصادية تحت الخط أو الوقائي وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان العمليات التلقائية أو المستقلة بقصد الموازنة، وتتمثل في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض وتغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب لأغراض نقدية، ويضاف إليها كذلك الهبات والقروض الطويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن، ويستثنى منها حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت لغرض المضاربة.

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً، عندما نركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة، أي إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر اعتبر ميزان المدفوعات مختلاً[1].

١: أسباب الاختلال

من أهم أسباب الاختلال نجد[2]:

- عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل: النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن كوارث طبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً، والاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع بين الدول كاكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني كلياً أو

(١) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية، ص١٠٥.

(٢) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص ١٠٨-١٠٩.

جزئيًا عن طلبه من المواد الأولية الطبيعية الوطنية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أوكليهما معا، وتغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب وما تسببه من زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة المختلفة أو اضطراب الأحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقًا خارجية هامة لصادرات دول أخرى...الخ.

- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسات النقدية والمالية، كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات منها والواردات إليها.
- إقدام الدول المتخلفة على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبيًا، وتمولها قروض طويلة الأجل معقودة مقدمًا.
- سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة. فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الداخل في علاقتها بالأثمان في الخارج أدى إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

- التغير في ظروف كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعه مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.

٢: أنواع الاختلال

هناك نوعان من الاختلال:

- ١ـ **الاختلال المؤقت**: يحدث بسبب حدوث تغير مفاجئ في أحد بنود ميزان المعاملات الجارية أو بنود حساب رأس المال. فقد يحدث بسبب سوء الأحوال الجوية في أحد الدول المصدرة للسلع الزراعية فسوء الأحوال الجوية في أحد الأعوام قد تؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج من السلع الرئيسية للتصدير ولذلك تنخفض حصيلة الصادرات في هذا العام ولكن سرعان ما تعود الأمور إلى ما كانت عليه في العام التالي بعد تحسن الأحوال الجوية.

إذا حدث تسرب لقدر كبير من رؤوس الأموال لإحدى الدول التي يتوقع انخفاض سعر عملتها فإن حساب رأس المال يظهر زيادة كبيرة في الجانب المدين ويتسبب في حدوث عجز مؤقت كبير في ميزان المدفوعات في هذه السنة ولكن تعود الأمور إلى ما كانت عليه مرة أخرى بعد استقرار الأمور ويحدث العكس

وهذا الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات أي أن كان مصدره لا يستدعي قيام الدولة بإجراءات تصحيحية فكل ما يحدث هو تسوية مؤقتة لهذا الخلل عن طريق الاحتياطات الرسمية[١].

(١) ايمان عطية ناصف وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٣٠٠-٣٠٢.

- **٢ـ الاختلال الدائم**: والذي يحدث بسبب ظروف جوهرية داخل الاقتصاد وهو فعلاً ما يسبب مشكلة للدولة لابد من اتخاذ إجراءات تصحيحية لعلاجه.

وهو الاختلال الذي يستمر لفترات طويلة ، ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الاختلال الهيكلي أي أنه مرتبط ببنية الاقتصاد ويرجع أساساً إلى ضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي واعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال الاستيراد للسلع والخدمات أو من خلال عدم قدرته على توفير ما يمكن تصديره، وهو ما ينتج عنه عجز مستمر[١].

ثالثاً: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات لقطر ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية لاسيما في حالة حدوث عجز ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة، وعموماً هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما:

- التصحيح عن طريق آلية السوق.
- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.

١ : التصحيح عن طريق آلية السوق:

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق

(١) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى قاعدة شاملة[1].

وتمثلت هذه الآليات في الأشكال التالية:

أولاً: التصحيح عن طريق آلية الأسعار

ويختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- مرونة الأسعار والأجور(أي حرية حركتها).

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية ونلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى وستترتب على ذلك نتيجتين أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظراً لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيتهما هي ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية

(١) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص١١١.

حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون معاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضاً.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى (حالة فائض) بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظراً لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) فبإمكان البنك المركزي رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان[1].

ويمكن تلخيص ذلك في المخططين التاليين[2]:

المخطط رقم(٠١) : (حالة العجز) سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية.

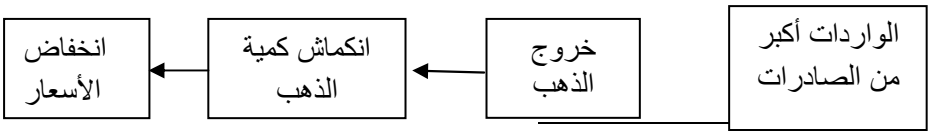

(١) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط٢، عمان، ١٩٩٩، ص ص ١٢٨-١٣٠

(٢) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤، ص ص ١٠٧-١٠٩.

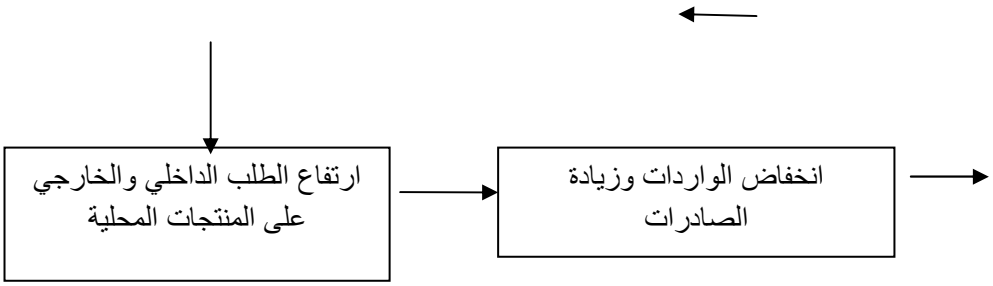

المخطط رقم(٠٢) :(حالة الفائض) سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية.

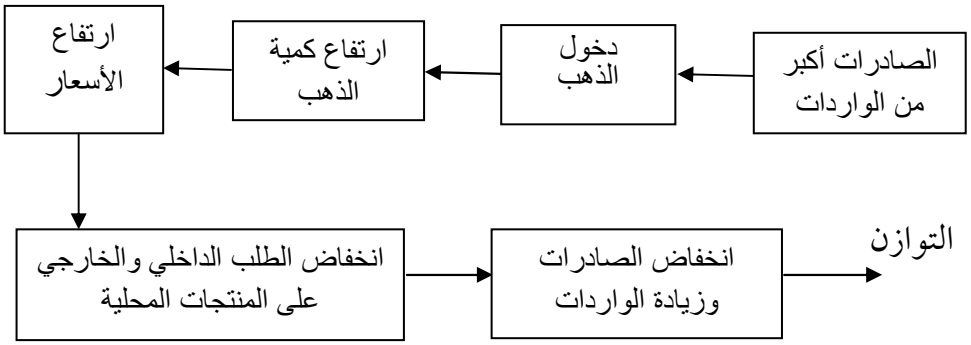

ثانيا :التوازن عن طريق سعر الصرف

اعتمدت هذه الآلية في ظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية، وهو ما سمح بالاهتمام بجميع فقرات الحساب الجاري (الميزان التجاري+ ميزان الخدمات).

تتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في أسواق الصرف المذكورة وعندها تغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة

بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماماً[1].

ثالثاً: التوازن عن طريق الدخل:

لقد قام بتطوير هذا المنهج «**Alexander**» عام (١٩٥٢) في دراسة عن أثر تخفيض قيمة العملة على الحساب التجاري. من خلال تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي والإنفاق الكلي المحلي (الاستيعاب). ويرجع ذلك إلى أن هذا المنهج قد اعتمد على افتراض أن متطابقة الميزان الخارجي (ميزان المدفوعات) هو عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي (**Y**) والإنفاق الكلي المحلي(**A**)[2].

جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثرها على الصرف الأجنبي وبالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات وأهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل.

تقول النظرية إن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام العام (العمالة) الإنتاج للبلد مما ينعكس على مستوى الدخل المتحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية (الذي يعكس العلاقة الموجبة بين صادرات البلد من جهة وزيادة الدخل القومي من جهة

(١) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق، ص ١٣٠.
(٢) محمود عبد الرزاق، مرجع سابق،ص٥٨.

أخرى بحيث إن زيادة الصادرات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي) فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية يواكبه زيادة في الأجور ومن ثم الدخل الموزع مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى العودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات والعكس في حالة العجز، ولكن النظرية الكينزية تقول في حالة العجز أن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس نسبة انخفاض الإنفاق والانخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ويفترضون أن تدخل السلطات العامة من أجل إحداث تغير في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في الميزان، وهنا يتم استخدام السياسة المالية التي تقوم بدور هام من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب في حالة العجز فيمكن إجراء تخفيض في الإنفاق (فرض ضرائب على الدخل) وبسبب تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي وعندها سيعود الميزان إلى حالة التوازن[1].

رابعًا: طريقة المرونات (التجارة)

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة عام ١٩٧١ وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد

(١) دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص ص ٨٦-٨٧.

استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض غير الواقعية في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصاً من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها[1]. وذلك للأسباب التالية:

أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى[2]:

- **على المستوى المحلي**: يؤدي ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض المطلوب من العملة الأجنبية. لكن بشرط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات تفوق الصفر، أي مع ارتفاع أسعار الواردات بنسبة معينة، ينخفض الطلب عليها بنسبة أكبر، لتحويل الطلب المحلي إلى السلع البديلة للواردات لعدم تغير أسعارها مما يجعلها أرخص، وبالتالي تقليل المدفوعات للخارج، لكن هذه العملية ترتكز على درجة الإحلال الموجودة بين الواردات والبدائل. أما إذا كان الطلب غير مرن أقل من الصفر، فإنه رغم ارتفاع

(١) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق،ص ١٣٤.
(٢) عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ص ٣٠٤ ٣٠٥.

الأسعار يبقى الطلب متزايداً هذا ما نجده في الواردات من السلع الإنتاجية، ولا يأتي التخفيض بأي تغير إذا كانت المرونة منعدمة.

- **على المستوى الخارجي**: يؤدي انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية للبلد المستورد وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي عليها، مما يساهم في زيادة المعروض من العملات الأجنبية، على أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات بمقدار يفوق الواحد الصحيح، ومعنى هذا أن انخفاض الأسعار بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات بنسبة أكبر وتبقى الكمية والمتحصلات من العملة الأجنبية ثابتة إذا كانت المرونة السعرية مساوية للواحد، أما في حالة أن يكون الطلب عديم المرونة، فإن التخفيض لن يكون له أثر ايجابي على الصادرات.

مما سبق، يكون الأثر النهائي على الميزان التجاري زيادة حجم الصادرات، وانخفاض حجم الواردات، وبالتالي تغير الهيكل الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد نحو الصادرات وذلك إذا تمتع الاقتصاد بمرونات سعرية كبيرة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات وتكون هذه المرونات كافية إذا تحقق شرط «مارشال ليرنر» وهو كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد ومرونة الواردات تفوق الصفر، كلما كان مجموع المرونتين يفوق الواحد الصحيح **1<X+M**

حيث إن :

X: مرونة الطلب على الصادرات

M: مرونة الطلب على الواردات

٢: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

يحدث كثيرا أن لا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان واستقرار الدخل القومي وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، القيود الكمية (نظام الحصص)، الضرائب الجمركية، وبين السياسات غير المباشرة مثل: تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات...الخ. كما يمكن للدولة أن تلجا إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان مدفوعاتها[1].

ويمكن تقسيم الإجراءات التي تتخذها الدولة إلى[2]:

إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام الذهب والاحتياطات المتاحة الدولية لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

(١) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٨١.
(٢) عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص ١٤٢.

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية...الخ.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ونشير أخيراً إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي. ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة. إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر، وما لم تتلاق الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمراً مستحيلاً[1].

(١) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية، مرجع سابق، ص٨٣.

المحور الثالث
علاقة عجز الموازنة العامة بميزان المدفوعات

من المعلوم أن سياسة الموازنة المفرطة تساهم إلى حد كبير في اختلال ميزان المدفوعات سواء بمراقبة او بدون مراقبة للتجارة الخارجية في البلاد، ففي إطار اقتصاد مصغر يتميز بسعر صرف ثابت فان زيادة عجز الموازنة العامة يترتب عنه ارتفاع في الطلب الداخلي الذي يتم احتواؤه بواسطة الواردات مما يسبب تدهور في الحساب الجاري.

أولاً: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات

إن عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات هي كميات اقتصادية كلية يمكن دراسة العلاقة بينهما في أية فترة زمنية ماضية في إطار التوازنات الكلية المعمول بها في المحاسبة الوطنية[1].

١: تفسير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات

يقترح الفكر الاقتصادي مقاربتين مختلفتين ومتعارضتين لتفسير العلاقة بين العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) والعجز الخارجي (عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات) ونقصد بهما مقاربة التكافؤ الريكاردي والمقاربة الكينزية.

١-١: مقاربة التكافؤ الريكاردي:

تزعم مقاربة التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة سببية بين عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات والعجز الموازني، فحسب هذه النظرية سيكون تحت

(١) كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١٦٥.

شروط معينة، تكافؤ أو تساوي بين ارتفاع الدين العام في الحاضر وارتفاع الضرائب في المستقبل لتسديد أقساط هذا الدين والفوائد المترتبة عنه، ولهذا فإن سياسة العجز المقصود والتي من ضمن متطلباتها خفض الضرائب، ذات اثر مؤقت يتلاشى بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، وبهذا المنطلق فإن انخفاض المدخرات الحكومية سيترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة، كون الأفراد، والذين يفترض أن تحكمهم تصرفاتهم الرشادة الاقتصادية، يتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية أنهم سيتحملون ضرائب أكبر في المستقبل، وأن عليهم من الآن التصرف بوضع بعض المدخرات جانباً قصد مجابهة الزيادة المتوقعة في معدلات الضرائب، أي أن تخفيض الضرائب لا يعدو أن يكون تأجيل لها لتدفع في المستقبل وعليه فإن حجم الادخار المحلي لن يتأثر بانخفاض الادخار الحكومي طالما أن الادخار الخاص سيعوض هذا الانخفاض[1].

تحاول مقاربة التكافؤ الريكاردي التدليل على عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناتج عن تخفيض الضرائب والعجز المسجل في الحساب الجاري.

١-٢: المقاربة الكينزية

أما المنهج الكينزي، فيقترح وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الحساب الجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين، في حين أن عجز الموازنة متغير خارجي، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة

(١) أولاد العيد سعد، ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ـ حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر٠٣، ٢٠١٢/ ٢٠١٣، ص١٣٩.

الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي القومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وبارتفاع معدلات الفائدة (في نظام معدلات صرف مرنة) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وبارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح الواردات أكثر إغراءً للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وستصبح الصادرات أقل جذباً للأجانب وأغلى تكلفة مما يخفض من الصادرات ونتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما إن الميزان التجاري هو المحدد الرئيسي في تغيرات رصيد الحساب الجاري، فإن عجز الحساب الجاري سوف يتزايد. وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري ويترافق معه.

ولهذا تؤكد الأفكار الكينزية وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز موازنة الدولة[1].

وهناك تفسيرات أخرى لآلية ترافق عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري يمكن استعراضها فيما يلي[2]:

- ✓ يرى بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة ينجم من زيادة الإنفاق الحكومي، وبما أن الإنفاق الحكومي من عناصر الطلب الفعال، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تعمل على زيادة مستوى الدخل عبر آلية مضاعف الإنفاق

(١) الكسواني ممدوح الخطيب، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد السادس، ١٤٢٢هـ، ص ٠٩.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٠٩-١٠.

الحكـومي. وبارتفـاع مسـتوى الـدخل يـزداد مسـتوى الـدخل يـزداد مسـتوى الواردات، ومن ثم يتسع عجز التجارة الخارجية وعجز الحساب الجاري.

- ✓ إن ارتباط عجز الحساب الجاري بعجـز الموازنـة مـا هـو إلا نتيجـة للمتطابقـة الكينزية التوازنية ففي وضع التوازن يكون **(S-I) = (G-T) + (X- M)**

ونتيجـة لانخفـاض الادخـار القـومي (بسـبب تخفـيض الضـرائب أو زيـادة الانفـاق الحكـومي) عـن احتياجـات الاسـتثمار، يختـل شـرط التـوازن **I=S** الأمـر الذي سيؤدي إلى نشوء عجز الموازنة العامة أولا ومـن ثـم نشـوء عجـز الحسـاب الجاري أي: **if:S<I ⇨ G>T ⇨ X<M**

وبالطبع فإن عجز الموازنة الناجم عن الادخار المحلي عن تمويل الاسـتثمار المحلي، يمكن سداده عن طريق زيادة صافي الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، الأمـر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مديونية الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي.

- ✓ تتمثل زيـادة الإنفـاق الحكـومي أو انخفـاض إيراداتـه مـن الضـرائب بعجـز في موازنة الدولة. وهذا العجز في الموازنة يدل على انخفـاض الادخـار المحلـي نتيجـة لانخفـاض الادخـار الحكـومي، باعتبـار أن الادخـار المحلـي مسـاو لمجمـوع الادخـار الحكـومي والخـاص، ويـرى الـبعض أن العجـز في ميـزان الحساب الجاري، وينتج هـذا الفـائض مـن زيـادة تـدفق المـدخرات الأجنبيـة بسبب ارتفـاع أسـعار الفائـدة المحليـة، إلـى الاقتصـاد الـوطني وذلـك لإعـادة التوازن بين الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلـى ظهـور فـائض بحسـاب رأس المال، ذلك لأن رصيد حساب رأس المال يعاكس رصيد الحساب الجاري.

.

٢ـ تفسير العلاقة بين عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات رياضيا

وفي محاولة لتفسير العلاقة بين عجز الموازنة والعجز الخارجي من وجهة نظر الطرح الكينزي نعتمد على المعادلات والرموز الرياضية.

يمكن للدولة لتصحيح العجز في الميزان التجاري إتباع سياسة مالية انكماشية، متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما. وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد إلى الاقتصاد بفعل المضاعف.

ونتيجة لذلك، فإن استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة سوف يتقلص هو الأخر، أضف إلى ذلك أن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الدخل سيؤدي إلى توجيه القدرة الإنتاجية نحو إنتاج السلع المصدرة، وهذا يعني تحسن في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية، أما في حالة الفائض، فإن ما يحدث هو عكس ذلك تماما[1].

في اقتصاد مفتوح، وعلى ضوء النفقات العامة يمكن أن يفسر الناتج الداخلي الخام، كما يلي:

Y=C+I+G+X-M.....01

وكذلك يعطينا الناتج الداخلي الخام، وعلى ضوء الموارد (المداخيل) المعادلة التالية:

Y=C+S+T.....02

بطرح المعادلة ٠١ من المعادلة٠٢ نتحصل على:

(١) اشكاب عبد الله محمد والسكبي أسامة الزوام، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٤، ٢٠٠٩، ص ٠٤

(X-M)=(T-G)+(S-I) أو (M-X)=(I-S)+(G-T).....03

أي أن:

عجز الموازنة + عجز الادخار= عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات[1]

مما سبق نستنتج أن العجز الشامل في الموازنة لابد أن يقابل:

- ✓ إما بفائض في المدخرات القطاع الخاص المحلي يزيد عن استثماراته.
- ✓ إما بعجز في الحساب الجاري الخارجي.
- ✓ إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص / وبعجز في الحساب الجاري الخارجي.

وتطرح المعادلة إمكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الموازنة العامة و عجز الحساب الجاري، وهناك دراسة أنجزها البنك العالمي تبين أن العجز الموازني كان هو السبب الرئيسي وراء أزمة الدين الخارجي حيث تزايد عجز الحساب الجاري الكلي لـ١٧ دولة عالية المديونية كلما تزايد العجز الموازني لديها[2]

ثانيـًا: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي

تتصف الاقتصادات النفطية بسمات محددة ترسم طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري من جهة وبين العناصر المكونة لهذين العجزين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية[3].

(١) كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص ص ١٦٥، ١٦٦.
(٢) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص ٢٠٩، ٢١٠
(٣) الكسواني ممدوح خطيب، مرجع سابق، ص ص ١٤-١٦.

- ✓ تتخذ العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري صبغة خاصة في الاقتصادات النفطية فعجز الموازنة لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل ولكنه ينتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي وعدم قدرة الحكومة على ضغط الانفاق. أما بالنسبة للإيرادات الحكومية فتكل العائدات النفطية عمودها الفقري. ولا تتحدد العائدات النفطية بعوامل اقتصادية داخلية، ولكنها نتيجة لقوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية وبالتالين فإن عائدات النفط ومن ثم إيرادات الحكومة تعتبر متغيرا خارجيا لا يمكن التحكم به. وبالنظر إلى العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري ومكوناتهما، يتضح الارتباط القوي بين إيرادات الحكومة والصادرات والدخل.
- ✓ تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي ومن ثم زيادة عجز الموازنة إلى ارتفاع الدخل غير النفطي عبر آلية المضاعف (باعتبار الإنفاق الحكومي من أهم مكونات الطلب المحلي من جهة ولأهمية الإنفاق الحكومي كمحرك للنشاطات الاقتصادية في الدول النفطية من جهة أخرى) وبارتفاع الدخل غير النفطي يرتفع الدخل المحلي، وبارتفاع الدخل المحلي ترتفع الواردات، وبارتفاع الواردات يزداد عجز الحساب الجاري.
- ✓ لا تعتمد الدول النفطية في تغذية موازنتها الحكومية على الضرائب، ولكنها تعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية لذلك فغن مبدأ التكافؤ الريكاردي القائم على تقليص الضرائب لا يجد قبولا له في الدول النفطية لمحدودية الدور الذي تلعبه الضرائب كمتغير من متغيرات السياسة المالية في هذه الدول.

- ✓ تلعب تحويلات العمالة الوافدة من الدول النفطية دوراً خاصاً في تفاقم العجز في ميزان الحساب الجاري فاعتماد الاقتصادات النفطية على العمالة الوافدة في قطاع الخدمات المنزلية ومن القطاع الأهلي، يجعل من تحويلات هذه العمالة عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني تبرز ملامحه في الحساب الجاري وميزان المدفوعات .
- ✓ لا تلعب المتغيرات النقدية كسعر الفائدة وأسعار الصرف في الدول النفطية الدور الذي تلعبه تلك المتغيرات في الاقتصادات المفتوحة، حيث لا تتأثر أسعار الفائدة نتيجة للعوامل المؤثرة في عرض النقود والطلب عليها وإنما تتأثر بالسوق النقدية العالمية وبمعدلات الفائدة على الدولار والعملات الأجنبية الأخرى.

وبذلك يتضح أن المقترح الكينزي يعترف بوجود علاقة مباشرة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، قد لا ينطبق بصورته المبسطة على الدول النفطية فمصدر الدول النفطية تؤثر إلى حد كبير في كل من إيرادات الدولة والصادرات من السلع والخدمات وبالنظر للدور المهم الذي تلعبه العائدات النفطية في كل من مركبتي عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة. فمن الممكن توقع وجود علاقة بين العجزين مختلفة عن تلك العلاقات الموجودة في الاقتصادات غير النفطية[1].

ومن الممكن توقع علاقتين متكاملتين بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الدول النفطية والتي تتضح فيما يلي[2]:

١ : علاقة سببية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة

(١) الكسواني ممدوح الخطيب، مرجع سابق، ص١٧.
(٢) المرجع السابق،ص ص ١٧-١٨.

يؤدي ارتفاع الصادرات (نفطية بشكل أساسي) إلى زيادة الفائض (أو تقليص العجز) في الحساب الجاري. لكن الصادرات النفطية تمول الجزء الأساسي من إيرادات الدولة لذلك فغن ارتفاع الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة، ومن ثم زيادة الفائض (أو تقليص العجز) في موازنة الدولة وذلك بافتراض ثبات الواردات والإنفاق الحكومي لذا فإن التغيرات في الحساب الجاري ستؤدي إلى تغيرات في ذات الاتجاه في موازنة الدولة، عبر التغيرات في الإيرادات النفطية. وبهذا تتبلور هنا علاقة ارتباط ايجابية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة.

٢: علاقة سببية من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري

تتحدد نفقات الدولة باقتصاد نفطي من خلال إيرادات الدولة المتوقعة من النفط، ويؤدي توقع ارتفاع العائدات النفطية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي باعتبار أن الإنفاق الحكومي عنصر من عناصر الطلب وعبر آلية المضاعف سيرتفع الدخل غير النفطي، وبارتفاع الدخل ستزداد الواردات وبارتفاع الواردات سيرتفع العجز (أو يتقلص الفائض) في الحساب الجاري، وبالتالي فإن تزايد عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، سيؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري، وهكذا يؤدي التغير في عجز الموازنة إلى تغير من ذات الاتجاه في عجز الحساب الجاري وذلك يستمر أثر الإنفاق الحكومي على مكونات هذين العجزين وتتبلور بذلك علاقة ارتباط ايجابية من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري.

وبذلك يتوقع أن تكون العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري علاقة مزدوجة ومن اتجاهين، حيث يؤثر عجز الحساب الجاري في عجز الموازنة عبر العنصر المشترك بينهما (تغطية الصادرات التغطية لمعظم الإيرادات

الحكومية)، في حين تؤثر موازنة الحكومة في ميزان الحساب الجاري عبر تغير الإنفاق الحكومي وأثر هذا التغير على الدخل والواردات.

المحور الرابع

انعكاسات عجز الموازنة العامة على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(٢٠٠٠ـ٢٠١٦)

لقد تطرقنا في الفصل الثاني إلى الإطار النظري للعلاقة الموجودة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات وقد أقرت النظرية الكينزية بأن هناك علاقة بين العجز الموجود في الموازنة العامة ووضعية ميزان المدفوعات وبالضبط وضعية الحساب الجاري، ولكن لمعرفة مسار هذه العالقة في الجزائر لهذا سنحاول تتبع مسار هذه العلاقة وتحديد اتجاهها.

أولا: وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

قصد الرفع من أداء ميزان المدفوعات وتجنيبه العجز الناتج عن تقلبات أسعار البترول، واصلت الجزائر مجهوداتها في دعم الصادرات غير البترولية وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي في إطار الموازنة العامة بمنح العديد من الامتيازات الضريبة.

١: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

يمكن توضيح تطور هيكل الميزان التجاري خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(١): تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٨)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
رصيد الميزان التجاري	٩٦٦.٧٩	٧١٥.٤٨	٥٤٤.١٥	٨٢٧.٦١	١٠٢٣.٠٥	١٩٢٧.٩١	٢٤٢٠.٤٦	٢٢٩٧.٣٣	٢٥٢٢.٩٩
الصادرات	١٦٥٧.٢٢	١٤٨٠.٣٤	١٥٠١.١٩	١٩٠٢.٠٥	٢٣٣٧.٤٥	٣٤٢١.٥٥	٣٩٧٩.٠٠	٤٢١٤.١٦	٥٠٩٥.٠٢
الواردات	٦٩٠.٤٣	٧٦٤.٨٦	٩٥٧.٠٤	١٠٤٧.٤٤	١٣١٤.٤٠	١٤٩٣.٦٤	١٥٥٨.٥٤	١٩١٦.٨٣	٢٥٧٢.٠٣

المصدر: تقارير بنك الجزائر ٢٠٠٠-٢٠٠٨

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري سجل تغيرات كبيرة في رصيده، حيث ارتفع الواردات من ٦٩٠.٤٣ مليار دينار جزائري سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٥٧٢.٠٣مليار دينار جزائري سنة ٢٠٠٨، أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت تزايد بطئ حيث وصلت إلى ٥٠٩٥.٠٢ مليار دينار جزائري سنة ٢٠٠٨ بعدما كانت تبلغ ١٦٥٧.٢٢ مليار دينار جزائري في سنة ٢٠٠٠.

وعدم الاستقرار في الصادرات راجع إلى التقلبات التي عرفتها أسعار البترول وأيضاً اللجوء إلى الاستيراد وعدم الاعتماد على المنتوجات الوطنية أدت إلى تطور سريع في الواردات، حيث لا يمكن لأي بلد التحكم في فاتورة الواردات وهذا يعود إلى قرارات وسياسات داخلية.

ومنه نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري كان ايجابيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) حيث تطور من ٩٦٦.٧٩ مليار دينار جزائري سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٥٢٢.٩٩ مليار دينار جزائري سنة ٢٠٠٨.

٢: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(٢٠٠٩-٢٠١٣)

شهد الميزان التجاري خلال هذه الفترة تراجع كبيرا وهذا يعود غلى الأزمة المالية التي عرفها العالم سنة ٢٠٠٨ والتي تسببت في زيادة الواردات وتراجع قيمة الصادرات.

الجدول رقم(٢): تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(٢٠٠٩-٢٠١٣)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
رصيد الميزان التجاري	٤٩٢.٨٣	١٣٢١.٧٨	١٩٣١.٦٣	١٥٤٩.٩٦	٧٤٤.٥٢
الصادرات	٣٣٤٧.٦٤	٤٣٣٣.٥٩	٥٣٧٤.١٣	٥٥٤٨.٣٣	٥١٠٥.٨٠
الواردات	٢٨٥٤.٨١	٣٠١١.٨١	٣٤٤٢.٥٠	٣٩٩٨.٣٧	٤٣٦١.٢٨

المصدر: تقارير بنك الجزائر(٢٠٠٩-٢٠١٣).

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات عرفت انخفاضا عن الفترة السابقة لأنها تخضع لوضعية الأسواق الخارجية وقرارات الدول المستوردة للبترول، أما بالنسبة للإيرادات فقد استمر تزايدها إلى أن وصلت إلى أقصى قيمة لها سنة ٢٠١٣ حيث بلغت ٤٣٦١.٢٨ مليار دينار جزائري.

إن رصيد الميزان التجاري سجل تراجعاً كبيراً وهذا بسبب الأزمة المالية ٢٠٠٨ لكن سرعان ما عاد الوضع إلى طبيعته وارتفع رصيد الميزان التجاري الذي وصل إلى قيمة ١٩٣١.٦٣ مليار دينار سنة ٢٠١١، ليتراجع مرة أخرى ويصل إلى ٧٤٤.٥٢ مليار دينار سنة ٢٠١٣.

٣: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(٢٠١٤-٢٠١٦)

لقد عرف الميزان التجاري خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا وهذا بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية

الجدول رقم(٣): تطور يكل الميزان التجاري خلال الفترة(٢٠١٤-٢٠١٦)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥
رصيد الميزان التجاري	٣٤٥.٩٦	٢٧٩٤.٠٩
الصادرات	٥٠٦٥.٦٧	٤١٥٢.٩٢
الواردات	٤٧١٩.٧١	٦٩٤٧.٠١

المصدر: تقارير بنك الجزائر(٢٠١٤-٢٠١٥)

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد سجل رصيداً ايجابياً لكنه تراجع عن الفترة السابقة، حيث سجل عجزا بقيمة ٢٧٩٤.٠٩ مليار دولار.

ففيما يتعلق بالصادرات فقد سجلت انخفاضـاً من ٥٠٦٥.٦٧ مليار دينار سنة ٢٠١٤ إلى ٤١٥٢.٩٢مليار دينار سنة ٢٠١٥ هذا الانخفاض سببه انخفاض صادرات المحروقات التي بلغت سنة ٢٠١٥ قيمة٣٦١٠.٤٨مليار دينار.

أما الواردات سجلت ارتفاعاً فقد ارتفعت إلى ٦٩٤٧.٠١مليار دينار سنة ٢٠١٥ بعدما كانت ٤٧١٩.٧١ مليار دينار سنة ٢٠١٤.

وتعود هذه التغيرات إلى انخفاض صادرات المحروقات نتيجة تراجع أسعارها.

ثانيا: انعكاس عجز الموازنة العامة على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات محصلة لأداء الحساب الجاري وحساب رأس المال، وبالتالي إذا كان للموازنة دور في التأثير على الحساب الجاري وحساب رأس المال فإن ذلك ينعكس على رصيد ميزان المدفوعات والعكس صحيح.

١: انعكاس عجز الموازنة العامة على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

إن وجود علاقة بين بنود الموازنة العامة وميزان المدفوعات ممثلاً بالميزان التجاري يظهر من خلال تحركات رصيد كل منهما وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(٤): تطور رصيد كلا من الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
رصيد الموازنة العامة	٦٠.٩-	٧٠.٩-	٢٩.٤	٢١٠.٤-	٢٦٠.٧-	٣٨٥.٣-	٧٠٧.٩-	١٢٤٣.١-	١٣٥٣.٠-
رصيد ميزان المدفوعات	٥٦٩.٨٣	٤٧٨.٢٧	٢٤٩.٨	٥٨٢.٩٨	٦٦٦.٩١	١٢٤٢.٣٢	١٢٨٨.٣٣	٢٠٤١.٠٣	٢٣٧٩.٩١

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات الجداول السابقة

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة سجل عجزاً طوال الفترة ما عدا في سنة٢٠٠٢ وهذا العجز قد اتسع في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعار البترول الذي نجم عنه انخفاض الإيرادات البترولية ، أما ميزان المدفوعات فقد حقق فوائض متزايدة.

٢: انعكاس عجز الموازنة العامة على رصيد ميزان لمدفوعات خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)

خلال هذه الفترة سجل رصيد الموازنة العامة تغيرات كبيرة ، كما هو الحال بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم(٥): تطور رصيد كلا من الموازنة العامة و ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
رصيد الموازنة العامة	٩٧١.٠-	١٣٩٢.٤-	٣٠٢.٨-	١٣٧٣.٧-	٥٠٨.٨-
رصيد ميزان المدفوعات	٢٨٠.٦٤	١١٤٩.٨٨	٢٠١٢.٧٠	١٢٣٠.٦٠	١٣٤.٠

المصدر: من إعداد الطالب استناداً إلى معطيات الجداول السابقة

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة قد سجل عجزا وهذا العجز وصل لأقصى قيمة سنة ٢٠١٠ حيث بلغ ١٣٩٢.٤ مليار دينار، ليتراجع ويصل سنة ٢٠١٣إلى ٥٠٨.٨ مليار دينار.

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد ارتفع رصيده ووصل إلى١٢٣٠.٦٠ مليار دينار سنة ٢٠١٢ ليتراجع سنة ٢٠١٣ ويصل إلى ١٣٤.٠ مليار دينار.

٣ـ انعكاس عجز الموازنة العامة على رصيد ميزان لمدفوعات خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)

خلال هذه الفترة عرف كل من رصيد الموازن العامة ورصيد ميزان المدفوعات تغيرات كبيرة أثرت على رصيد كل منهما حيث سجل رصيداً سلبياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(٦): تطور رصيد كلا من الموازنة العامة و ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
رصيد الموازنة العامة	١٥١٣.٥-	٤٥٩.٦٠-	٣٢٣٦.٦٧-
رصيد ميزان المدفوعات	٢٤٠.٠	٣٠٠٥.٧-	/

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول نلاحظ التغير الكبير الذي عرفه كل من رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات، حيث سجل رصيد الموازنة العامة عجزاً كبيراً سنة ٢٠١٦ والذي بلغ ٣٢٣٦.٦٧ مليار دينار.

كذلك الأمر بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فقد سجل عجزا بقيمة ٣٠٠٥.٧ مليار دينار سنة ٢٠١٥ .وهذا كله راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

ثالثاً: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري

إن تحليل التطورات الاقتصادية الكلية التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) يجب أن يتم من خلال التركيز على تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن خلال توضيح العلاقة ينهما في إطار تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

والجدول التالي يوضح الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري

الجدول رقم(٧): الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٦) الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	بنود الميزان التجاري				بنود الموازنة العامة				
	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	الإيرادات البترولية	إجمالي الإيرادات	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	رصيد الموازنة العامة
٢٠٠٠	١٦١١.٩٧	١٦٥٧.٢٢	٦٩٠.٤٣	٩٦٦.٧٩	٧٢٠.٠	١١٣٨.٩	٣١٨.٩	١١٩٩.٩	٦٠.٩ـ
٢٠٠١	١٤٢٨.٩٧	١٤٨٠.٣٤	٧٦٤.٨٦	٧١٥.٤٨	٨٤٠.٦	١٤٠٠.٩	٤٣٤.١	١٤٧١.٨	٧٠.٩ـ
٢٠٠٢	١٤٤١.٨٧	١٥٠١.١٩	٩٥٧.٠٤	٥٤٤.١٥	٩١٦.٤	١٥٧٠.٣	٥٠٢.٣	١٥٤٠.٩	٢٩.٤
٢٠٠٣	١٨٥٠.٠٦	١٩٠٢.٠٥	١٠٤٧.٤٤	٨٢٧.٦١	٨٣٦.١	١٥٢٠.٥	٥٦٧.٥	١٧٣٠.٩	٢١٠.٤ـ
٢٠٠٤	٢٢٨٦.٣١	٢٣٣٧.٤٥	١٣١٤.٤٠	١٠٢٣.٠٥	٨٦٢.٢	١٥٩٩.٣	٦١٨.٨	١٨٦٠.٠	٢٦٠.٧ـ
٢٠٠٥	٣٣٥٥.٠٠	٣٤٢١.٥٥	١٤٩٣.٦٤	١٩٢٧.٩١	٨٩٩.٠	١٧١٩.٨	٨٧٢.٥	٢١٠٥.١	٣٨٥.٣ـ
٢٠٠٦	٣٨٩٥.٧٤	٣٩٧٩.٠٠	١٥٥٨.٥٤	٢٤٢٠.٤٦	٩١٦.٠	١٨٣٥.٥	١٠٩١.٤	٢٥٤٣.٤	٧٠٧.٩ـ
٢٠٠٧	٤١٢١.٧٩	٤٢١٤.١٦	١٩١٦.٨٣	٢٢٩٧.٣٣	٩٧٣.٠	١٩٠٠.٣	١٤٨٠.٦	٣١٤٣.٤	١٢٤٣.١ـ
٢٠٠٨	٤٩٧٠.٠٢	٥٠٩٥.٠٢	٢٥٧٢.٠٣	٢٥٣٢.٩٩	١٧١٥.٤	٢٨٢٢.٨	١٩٤٨.٤	٤١٧٥.٨	١٣٥٣.٠ـ
٢٠٠٩	٣٢٧٠.٢٢	٣٣٤٧.٦٤	٢٨٥٤.٨١	٤٩٢.٨٣	١٩٢٧.٠	٣٢٧٥.٤	١٩٤٤.٦	٤١٩٩.٧	٩٢٤.٣ـ
٢٠١٠	٤٢٢٠.١٠	٤٣٣٣.٥٩	٣٠١١.٨١	١٣٢١.٧٨	١٥٠١.٧	٣٠٥٦.٧	١٩٢١.٤	٤٦٥٧.٦	١٦٠٠.٩ـ
٢٠١١	٥٢٢٣.٨٣	٥٣٧٤.١٣	٣٤٤٢.٥٠	١٩٣١.٦٣	١٥٢٩.٤	٣٤٧٣.٨	٢٢٩٢.٨	٥٩٣٠.٤	٢٤٥٦.٧ـ
٢٠١٢	٥٤٥٨.٠٠	٥٥٤٨.٣٣	٣٩٩٨.٣٧	١٥٤٩.٩٦	١٥١٩.٠	٣٤٦٩.١	٢٢٥١.٣	٦٨٤٤.١	٢٩٧٣.٨ـ
٢٠١٣	٥٠٢٢.٦١	٥١٠٥.٨٠	٤٣٦١.٢٨	٧٤٤.٥٢	١٦١٥.٩	٤٠٩٩.٩	١٩٠٨.٢	٦٠٢٧.٠	١٩٢٧.١ـ
٢٠١٤	٤٨٥٧.٧٠	٥٠٦٥.٦٧	٤٧١٩.٧١	٣٤٥.٩٦	١٥٧٧.٧	٤٢١٨.١٨	٢٩٤١.٧	٧٦٥٦.١٦	٣٤٣٧.٩٨ـ
٢٠١٥	٣٦١٠.٤٨	٤١٥٢.٩٢	٦٩٤٧.٠١	٢٧٩٤.٠٩ـ	١٧٢٢.٩٤	٤٦٨٤.٦٥	٣٨٨٥.٧٨	٨٨٥٨.١	٤٥٩.٦ـ
٢٠١٦	/	/	/	/	١٦٨٢.٥٥	٤٧٤٧.٤٣	٣١٧٦.٨	٧٩٨٤.١	٣٣٢٦.٦٧ـ

المصدر: تقارير بنك الجزائر(٢٠٠٠-٢٠١٥)

قوانين المالية (٢٠٠٠-٢٠١٦)

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

١ـ علاقة الصادرات بالإيرادات العامة:

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الدراسة، وبالمقابل عرفت هذه الفترة ارتفاعاً وتزايداً مستمرا في إيرادات الدولة التي وصلت إلى قيم كبيرة جدا، هذا التزايد يقود إلى ارتفاع حجم الصادرات خاصة النفطية منها المقترن بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. حيث إن ارتفاع صادرات المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية، وهذا ما انعكس بكل مباشر بارتفاع إيرادات الموازنة العامة خلال هذه الفترة.

٢ـ علاقة الواردات بالنفقات العامة:

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ بأنه خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) عرفت النفقات العامة تزايداً مستمراً بسبب تبني الجزائر لسياسة توسعية خاصة من خلال البرامج الاقتصادية التي أدت إلى زيادة الاستثمارات في عديد الجوانب بغية تنمية القطاعات الاقتصادية وتحديث المنشآت الأساسية ودعم القطاع الفلاحي.

وهو ما تطلب توفير التموين الكافي خاصة فيما يتعلق بسلع التجهيز إضافة إلى المواد الأولية .

إن هذه الزيادات في النفقات العامة أدت إلى زيادة الواردات، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة عرفت خلال نفس الفترة ارتفاعًا وتزايداً مستمراً.

إن التزايد والارتفاع في حجم الإنفاق العام والمقترن بزيادة وارتفاع الواردات يؤدي بنا إلى القول أن هناك علاقة مباشرة طردية بين النفقات العامة والواردات حيث أن ارتفاع أو انخفاض النفقات العامة ينعكس بصفة مباشرة في ارتفاع أو انخفاض الواردات.

٣ـ علاقة رصيد الموازنة العامة برصيد الميزان التجاري:

إن التوازن الاقتصادي الكلي يعبر عن التوازن الاقتصادي الداخلي المتمثل في الموازنة العامة للدولة والتوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات ، حيث أن تحليل الموازنة العامة وتحليل الميزان التجاري يظهر العلاقة المباشرة بين التوازنات الداخلية والخارجية، فالصادرات تؤثر على نمو الإيرادات العامة والتي بدورها تؤثر على النفقات العامة لأنها تعتبر مصدر تمويلها.

وكذلك تؤثر هذه الأخيرة على الميزان التجاري من ناحية الواردات على الإنفاق المخصص لتلبية الاحتياجات الكبيرة والمتجددة للدولة والأفراد وكذلك تؤثر على الصادرات خاصة مع وجود الدعم الموجه لترقية الصادرات.

وبالتالي فإن الميزان التجاري خاصة من خلال الصادرات يؤثر تأثيراً كبيراً على الموازنة العامة خصوصاً في ظل سيطرة قطاع المحروقات على حوالي ٩٨٪ من الصادرات وعلى أكثر من ٦٥٪ من إيرادات الموازنة العامة **وبالتالي فإنه هناك:**

تناسب متتابع بين الميزان التجاري والموازنة العامة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن يدفع إلى العجز في الموازنة العامة، وهو ما يبين التأثير والترابط بينهما وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية بشأن العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات (الميزان التجاري).

النتائـــج:

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج أن :

- ميزان المدفوعات عبارة عن بيان توضع فيه كافة المعاملات التي تقوم بها الدولة مع باقي الدول، والتي تنتج عنها حقوق للدولة والتزامات عليها يتم تسويتها نقدا وخلال مدة محددة تكون في الغالب سنة.
- يتأثر ميزان المدفوعات بالتضخم وتغيرات سعر الصرف و أسعار الفائدة ومعدل نمو الدخل القومي كما انه يحتوي على خمسة بنود تتمثل في الحساب الجاري الذي تسجل فيه كل صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات بالإضافة إلى حساب التحويلات دون مقابل وحساب رأس المال والذي يقسم إلى رأس المال طويل الأجل الذي يتجاوز سنة ورأس

المال قصير الأجل الذي أقل من سنة وحساب التسويات الرسمية التي تتمثل في الذهب النقدي الموجود لدى الدولة الذي تسدد به جميع التزامات كما يوجد حساب السهو والخطأ.

- تقييد كل هذه المعاملات في ميزان المدفوعات وفقًا لطريقة القيد المزدوج أي أن كل معاملة تسجل مرتين مرة دائنة ومرة مدينة
- يكون ميزان المدفوعات متوازن حسابيا أي أن مجموع المقبوضات يساوي مجموع المدفوعات ، أما الاختلال فيكون من الناحية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالميزان التجاري وهذا الاختلال يكون مؤقت أي سرعان ما يعود التوازن للميزان، واختلال دائم أي يستمر فترة طويلة ولا يعود التوازن إلا بتدخل الدولة لإعادة التوازن.
- هناك طريقتين لتصحيح الاختلال في الميزان الأولى تتمثل في التصحيح عن طريق آلية السوق وهو التصحيح التلقائي أو الآلي للميزان أي أن التوازن يتحقق آليًا بدون أي تدخل الدولة إما عن طريق أسعار السلع أو الدخول وإما عن طريق تغيرات أسعار الصرف، والثاني يتمثل في التصحيح عن طريق تدخل الدولة أي أن التوازن لا يعود إلا بتدخل الدولة والقيام بإجراءات لإعادة التوازن للميزان.

لقد أثبت الاقتصاديون أن هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات وبالضبط الحساب الجاري، حيث أنه وعند تحليل الأسباب التي تقف وراء اختلال ميزان المدفوعات، نجد أن عجز الموازنة العامة قد يكون أحد هذه الأسباب وهذا حسب المقترح الكينزي.لكن الأمر يمكن أن يختلف بالنسبة للدول النفطية حيث أوضحت الدراسة أن هناك علاقة سببية مزدوجة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري أي أن كلاهما يؤثر على الآخر.

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة جداً على البترول وعلى مداخيل البترول في إيراداته لهذا فإن أي انخفاض في أسعار البترول سوف تؤثر على إيرادات الدولة وبقدر ما كان الانخفاض يكون الضرر في الإيرادات.
- أن نفقات التسيير في الجزائر تحتل مكانة كبيرة على مستوى النفقات العامة ، كما أن رفع نفقات التجهيز لم يعرف تطروا ألا عند قيام الجزائر بالمشاريع الإنتاجية أين عرفت تطورا ولكن هذا الارتفاع لا يصل إلى الارتفاع الملحوظ في نفقات التسيير.
- هناك علاقة بين رصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات إلا أن اتجاه هذه العلاقة في الجزائر يختلف عن اتجاهها في الدول الأخرى حيث نجد فراغ كبير بين رصيد الموازنة ورصيد ميزان المدفوعات حيث إنهما لا يسيران في وتيرة واحدة، وبهذا لا نستطيع أن نجزم أنه لا توجد علاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات ربما هذا الاختلاف بسبب الإجراءات التي تقوم بها الدولة في طريقة تقدير الإيرادات أو النفقات .
- هناك تناسب متتابع بين الميزان التجاري والموازنة العامة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن يدفع إلى العجز في الموازنة العامة، وهو ما يبين التأثير والترابط بينهما وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية بشأن العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات (الميزان التجاري).

قائمة المراجع

اشكاب عبد الله محمد والسكبي أسامة الزوام، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٤ ، ٢٠٠٩.

أولاد العيد سعد، ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ـ حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر٠٣، ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

إيمان عطية ناصف وآخرون، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان ٢٠٠٣.

حسن حروزي ،حسابات قومية، علوم مالية ومصرفية، ف٢، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.

دومينيك سلفادور، ترجمة محمد رضا على العدل ،الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣م.

زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية ، دار الجديدة، الأزاريطة، ٢٠٠٥.

زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤.

سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١

عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ٢٠٠٣.

عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦

عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

عرفان تقي الحسني ،التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط٢، عمان، ١٩٩٩.

علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط٣، عمان ، ٢٠١٣.

فليح حسن خلف ، العلا قات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ٢٠٠١.

كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧.

الكسواني ممدوح الخطيب، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد السادس، ١٤٢٢.

مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠.

محمود يونس وآخرون ، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٥.

موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.